



مداخلة النائب، السيد إبراهيم اجنين، باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
خلال الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة تقرير للمجلس الأعلى للحسابات

برسم سنة 2021

الثلاثاء 20 يونيو 2023

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة النواب والنائبات المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، للمساهمة في مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021 وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على أهمية هذه التقارير والتي تعكس حجم الجهد المبذول في إعدادها وإخراجها وهي إحدى الآليات التواصلية المهمة التي ستمكننا من الوقوف على حجم العمل الذي تقوم به هذه المؤسسة في مراقبة المالية العامة.

كما لا يفوتني أن أثنى العمل التي تقوم به السيدة الرئيسة زينب العدوي كأول امرأة يتم تعيينها على رأس المجلس الأعلى للحسابات وهي فرصة للتأكيد على أن المرأة المغربية قادرة على الإبداع والعطاء والتميز في كافة المجالات، بعيدا عن كل دعوات التغريب والتي لا تنظر لمبدأ المناصفة إلا في جانبه العددي والنوعي وهو ما يدعونا إلى إيلاء المرأة والأسرة المغربية عناية خاصة باعتبارها النواة الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

لقد عودتنا مؤسستكم ومنذ سنوات على التعاون البناء مع المؤسسة البرلمانية وخصوصا على عهد سلفكم الرئيس السابق الأستاذ القدير إدريس جطو حفظه الله، بدءا من مناقشة الميزانيات الفرعية إلى مناقشة التقارير السنوية واللقاءات التواصلية وهو ما يجعلنا اليوم أمام ممارسة محمودة ينبغي تطويرها وتعزيزها وخصوصا وأنكم تتصدون لإحدى أهم

الإشكاليات التي تعرفها بلادنا وهي إشكالية الرقابة على المالية العمومية وأوجه صرفها من طرف المؤسسات والأفراد المؤتمنين عليها.

لابد أن نثمن أيضا الدينامية الجديدة للاشتغال من أجل الارتقاء بعمل هذه المؤسسة بما يضمن المحافظة على المالية العمومية والمساهمة في تطوير عمل المحاكم المالية والتي تلعب أدوارا طلائعية في رصد إشكاليات التدبير العمومي وتفعيل مبدأ المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونحن نناقش هذا التقرير لا بد أن نستشعر الدور الكبير الذي تقوم به هذه الهيئة ولا سيما في ممارسة الرقابة العليا على المالية العمومية وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وهي مجالات تحتاج إلى مستوى عالي من الاحترافية والمصدقية وكذا اعتماد مقاربة تقوم على تحليل المخاطر وعلى مناهج تضمن الاستقلالية والموضوعية والحياد.

وبالرغم من أهمية العمل الذي تقوم به هذه المؤسسة ومساهمتها الفعالة في إدارة النقاش العمومي وخصوصا في الشق المتعلق بتدبير المالية العمومية إلا أنه يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على عمل هذه المؤسسة ليس بالمنطق الرقابي لكن بمنطق يقوم على النقد البناء من أجل أن تحافظ هذه المؤسسة على استقلاليتها بعيدا عن تأثير الواقع السياسي ببلادنا وخصوصا مع الحكومة الحالية التي تسعى إلى تبخيس عمل المؤسسات وتحقير أعمالها والاستخفاف بكل الآراء المعارضة لتصوراتها، وهي الموهلة في المقاربة العددية وتضخم الأنا الزائف والذي لا يساهم إلا في إضعاف العمل المؤسساتي.

على هذا الأساس وبالنظر إلى الحيز الزمني المتاح لمجموعتنا سوف نقف عند بعض القضايا الإشكالية والتي تمت إثارها في تقريركم الأخير، بالرغم من وجود قضايا وسياسات عمومية تحتاج أكثر من غيرها إلى الغوص في اختلالاتها وكشف عيوبها ولما لا تسليط الضوء على مدبرها خصوصا وأنها التهمت من المال العام ملايين الدراهم، وهنا لابد من طرح سؤال إشكالي عن طبيعة المقاربة المعتمدة لديكم في إعداد هذه التقارير ومنهجية الاشتغال في انتقاء سياسات دون غيرها، وعن الأجندة المستقبلية لعمل مؤسستكم، وبخصوص القضايا

المثارة اخترنا التفاعل مع بعضها دون إغفال باقي القضايا المثارة والتي قد تكون هناك فرص أخرى لمناقشتكم فيها .

وفي هذا الإطار نثمن ما تضمنه الفصل الثاني من التقرير والذي يستعرض، ولأول مرة، خلاصات حول تقدم أورش الإصلاحات الكبرى ذات الصلة بالمالية العمومية، والاستثمار، والجبايات، والحماية الاجتماعية، والمؤسسات والمقاولات العمومية.

فبخصوص الإصلاحات الكبرى المتعلقة بالمالية العمومية ن سجل الملاحظات التالية :

التدبير المالي و غياب النجاعة والفعالية :

إن التدبير المالي في المغرب مؤطر بالقانون التنظيمي للمالية 130/13 الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013 و شرع في تنزيهه منذ 2015 ، والذي كانت الغاية منه تجويد الأداء المالي بالمغرب، وتجويد أداء الإدارة في علاقتها بالجانب المالي وبالأساس المرور من المقاربة المحاسبية إلى المقاربة بالنجاعة والمقاربة بالنتائج ، وإلى اليوم فإن مجموعة من الإدارات لا زالت لم تمتلك هذه المقاربة، وهو ما يطرح عدة إشكالات على مستوى تدبير المالية العمومية ويمكن رصد ثلاثة جوانب للتأخر في تنزيل القانون التنظيمي للمالية 130/13 نوردها كالاتي :

أولا :

يعتبر التصديق على حسابات الدولة مدخلا أساسيا من أجل تعزيز الشفافية وقد اعتمدت هذه الآلية على المستوى الدولي ومنها المغرب، لكن حصل تأخر كبير في مسألة المصادقة على حسابات الدولة: بحيث أنه منذ سنة 2020 كان على المجلس الأعلى للحسابات أن يبدأ في المصادقة على حسابات الدولة، إلا أنه إلى حدود اليوم لم يتمكن من القيام بهذه المهمة، ولم تحال عليه حسابات سنة 2020 إلا في 17 ماي 2022. إن هذا الأمر يطرح إشكالا كبيرا يقتضي من الجميع التفكير فيه وتدارك التأخر الحاصل من خلال البحث في مسبباته وحث الجهات المختصة للإسراع بتوفير كافة المعطيات الكفيلة بضمان المصادقة على حسابات الدولة داخل آجال معقولة وهو ما سينعكس على عمليات التبليغ وجهات التوصل.

ثانيا : نجاعة الأداء :

هناك مجهود فعلي لضمان نجاعة التدبير العمومي كمقاربة جديدة، حيث تم وضع منصة للمراقبة والتتبع وإحداث مديرية خاصة بنجاعة الأداء تابعة لوزارة المالية كما تتوفر الوزارة على مجموعة من التقاريرتهم أداء مجموعة من الإدارات، لكنها لا تتوفر على تقرير تركيبي يمكن من تتبع نجاعة الأداء، كما أنه من الضروري التفكير في تسريع تعميم هذه المقاربة الجديدة في التدبير، والتي تقتصر حاليا على الميزانية العامة للدولة دون غيرها من المؤسسات والمقاولات والشركات العمومية والجماعات الترابية.

وفيما يتعلق بأدوار البرلمان فإن مسؤوليته ثابتة من خلال تتبع تقارير نجاعة الأداء، وللقيام بهذه المهمة نجد أنفسنا أمام 26 تقرير لإدارات مختلفة ولا تتوفر على تقرير تركيبي كالتقرير الذي ناقشه اليوم، وهذا يطرح صعوبات ومشاكل على مستوى المناقشة والتوصيات والتفعيل ...

ثالثا: المراقبة الداخلية:

إلى اليوم لا شيء يمكن ذكره على مستوى أنظمة المراقبة الداخلية، من هنا يطرح السؤال عن المقاربة التي ستعتمد في الصرف، المجلس الأعلى للحسابات دعا إلى تجاوز المقاربة المحاسبية إلى المقاربة بالنتائج والاستحقاق، وبالتالي مكافأة المؤسسات التي تشتغل وفق هذه المقاربة الجديدة ومحاسبة المؤسسات التي لا تشتغل وفقها وهذه هي الفلسفة التي حاول أن يعكسها اليوم تقرير المجلس الأعلى للحسابات وعلى مالية الدولة أن تتبناها. إن تقرير المجلس الأعلى للحسابات فاجأ الجميع بحجم الاختلالات التي وقف عليها وحجم الزمن السياسي والتنموي الذي يضيع هباء في وطننا وتضيع معه انتظارات المواطنين والمواطنين وهذا ما يكرس انهيار منسوب الثقة في الحكومة وفي عملها وفي قدرتها على معالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعجزها عن ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والتنافس الشريف في تدبير الشأن العام.

ديمومة أنظمة التقاعد:

وبخصوص أنظمة التقاعد أثار المجلس إشكالية ديمومتها وأكد على المخاطر المرتبطة بوضعيتها، وأنها ما زالت تعاني من اختلالات متفاقمة وتراجع في احتياطاتها ودعا إلى الإسراع بحزم في مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي لأنظمتها، علما أن المغرب سبق وأن طبق عدة حلول

لهذا الإصلاح منها رفع سن التقاعد وتوسيع قاعدة المساهمين وخصوصا مع الحكومتين السابقتين واللذان قامتا بالإصلاحات المقياسية التي همت النظامين سنوات 2016 و2021 وهو ما ساهم في تأخير العجز لسنوات لكن مع الحكومة الحالية لا زلنا ننتظر مواصلة ورش الإصلاح الهيكلي لأنظمة التقاعد ومخرجات الحوار مع الفرقاء النقابيين خصوصا أن العجز يتفاقم يوما عن يوم، لكن يبدو أن هذه الحكومة لا تضع أي اعتبار للمواطن البسيط وهي التي تلجأ بين الفينة والأخرى إلى سن سياسات لا اجتماعية ، أقل ما يقال عنها انها تساهم في إضعاف الطبقات الوسطى وسحق الطبقة الفقيرة. إننا أمام ورش كبير وعلى الحكومة الحالية أن تكون لها الجرأة لإقرار إصلاح حقيقي خصوصا و أننا مقبلون على انضمام قرابة 22 مليون منخرط أو مساهم لصناديق التقاعد بالإضافة إلى مساهمة الدولة مع ضرورة البحث على مصادر تمويل بديلة ومستدامة لهذا الورش والتي أصبحت ضرورة حتمية بالإضافة الى الحلول الكلاسيكية.

ورش الحماية الاجتماعية :

يعتبر ورش الحماية الاجتماعية من الأوراش المهمة التي أطلقتها الحكومة السابقة والتي أشرف على إعطاء انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2021 وهو ثورة اجتماعية حقيقية يقودها جلالته، تهدف إلى تعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين والمواطنيين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد.

ويشكل القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرحلة أساسية في تنفيذ التوجهات الملكية فيما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنين والمواطنيين المغربية بحلول عام 2025.

لكن مازالت هناك إشكالات تواجه تنزيل ورش الحماية الاجتماعية كالتغطية الصحية والحماية الاجتماعية للمهن الحرة، وغياب اعتماد المقاربة التشاركية من طرف الحكومة في تنزيل هذا الورش ، إضافة الى التأخر في تنزيل السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره البوصلة الحقيقية لإحصاء دقيق للفئات الهشة والمعوزة ثم التفاوت في الجدولة الزمنية بين تنزيل نظام الاستهداف وبرامج الحماية الاجتماعية، زيادة على التأخر في إصلاح صندوق المقاصة،

وإصلاح النظام الجبائي، وكذلك إصلاح أنظمة التقاعد، وهو ما يعمق إشكالية التمويل حيث أن البرنامج يحتاج إلى مبلغ 51 مليار درهم سنويا، موزعة بين 28 ملياراً يؤديها المساهمون، و23 ملياراً درهم تتكفل بها الدولة. لكن للأسف الحكومة تفتقد لأي استراتيجية حول مصادر توفير 23 ملياراً درهم كمساهمة من الدولة في ورش الحماية الاجتماعية سنويا. وهو ما نبه إليه التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2021 بأن غياب تعزيز الشفافية والالتزام القوي للسلطات المكلفة بتنفيذه، لن يرقى الانخراط في هذا المشروع إلى المستوى المأمول بالنسبة لبعض الفئات من الساكنة المستهدفة، مما يجعل تحقيق أهداف ورش تعميم الحماية الاجتماعية حسب هذا التقرير، يستلزم تعبئة موارد مهمة، في حين تظل قدرة بعض الفئات على المساهمة ضعيفة، وهوامش ميزانية الدولة محدودة، والمشاريع الموازية التي من شأنها أن توفر جزءاً من الموارد الضرورية غير مكتملة إلى حدود اليوم، خصوصاً إصلاح صندوق نظام المقاصة، الذي بدأ سنة 2013، وإحداث السجل الاجتماعي الموحد.

لذا فإننا في مجموعة العدالة والتنمية ندعو الحكومة إلى تسريع تنزيل هذا الورش وذلك باعتماد مقاربة تشاركية واضحة وإزالة كافة العوائق وإبداع الحلول الكفيلة بضمان تنزيهه في أحسن الظروف وفي احترام تام للأجندة المحددة في القانون الإطار ولتوجيهات صاحب الجلالة نصره ولرغبات فئات عريضة من المواطنين البسطاء.

الاستثمار:

يعتبر الاستثمار ارفعاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا ويحظى بالأولوية لدى جلالته الملك الذي ما فتئ يذكر بأهميته وبضرورة تجاوز كافة المعوقات التي تحول دون تشجيعه، كما تمت مراجعة الإطار التشريعي لتحفيزه إلا أن النتائج المسجلة لا زالت دون الطموحات، وهو ما عجل بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار إضافة إلى كافة الإجراءات المتخذة من أجل النهوض بواقع الاستثمار إلا أنه مع ذلك لا بد من تسجيل مجموعة من الملاحظات والتي أكدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات وهي:

- غياب استراتيجية وطنية لتحفيز الاستثمار وهناك فقط توجيهات وسياسات قطاعية يغيب عنها التنسيق والتلاقي كما أشار التقرير إلى ضرورة تطوير مجموعة من المنظومات المرتبطة بالاستثمار:

-منظومة القضاء والقضاء البديل بالخصوص، منظومة التحكيم والوساطة والتي يجب أن تشهد تحول، القانون موجود لكن في الجانب المؤسسي ما زال هناك تأخير على مستوى الموارد البشرية.

-مسألة العقار: هناك حديث عن صعوبة الولوج إليه في الاستثمار الفلاحي والصناعي. ويسجل شح في المدن الكبرى حيث استحوذ فئة كبرى من المنعشين العقاريين وخصوصا الأراضي المعدة للاستثمار في الضواحي مما يصعب من استفادة المستثمرين الصغار من العقار المخصص للاستثمار بفعل المضاربة في الأثمان واستيلاء كبار المنعشين عليه.

-إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار: تم إقرار قانون جديد وتم الحديث عن تبسيط المساطر إلى اليوم، هناك تأخير في تنزيل هذه المساطر وحتى في الرقمنة. يضاف إلى ذلك كثرة المتدخلين وغياب الإلتقائية ولذلك لا بد من إعطاء هذه المراكز أدوارها كاملة من خلال تكريس دورها كإطار موحد للمعالجة الإدارية لعملية الاستثمار من بدايتها إلى نهايتها.

والظاهر أن الحكومة الحالية عاجزة عن الخروج من هذه المرحلة الانتقالية بل ينصب تفكيرها إلى دعم لوبيات محددة للاستفادة من الفرص الاستثمارية وكافة التشجيعات الممكنة، وتركيز الاقتصاد في يد فئة محدودة من خلال التضييق الإداري وإعمال مقاربة بيروقراطية في التعامل مع المستثمرين ناهيك عن المنع من الولوج إلى التمويل العمومي وهو ما يساهم في إطالة أمد الأزمة لدى العديد من المستثمرين الصغار. ومن تجليات السياسة الحكومية الداعمة للوبي المصالح الخاصة استمرارها في تكريس منطلق زواج المال بالسلطة وتضارب المصالح واستغلال النفوذ ومواقع المسؤولية مثل ما أثير مؤخرا بخصوص دعم وترويج وزير لمشروع إنتاج السيارة المغربية، وهو مشروع يشتبه في كونه لشركة في ملكية زميل له في الحكومة"، ضدا على مقتضيات الدستور ذات الصلة والقانون التنظيمي 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وقواعد الحكامة الجيدة والمنافسة الشريفة. إضافة إلى استمرار لوبي المحروقات في نهب جيوب المواطنين المغاربة في استغلال واضح لزواج السلطة بالمال.

كما يؤكد هذا النهج الحكومي الداعم للوبيات بعينها هو التوقيع على 19 عقد برنامج بين الدولة والمهنيين لتنمية وتحديث سلاسل الإنتاج الفلاحي ، بميزانية قدرها 110.698 مليار درهم على مدى 10 سنوات، بما في ذلك 42.477 مليار درهم كمساهمة من الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية ، إضافة الى توقيع الاتفاقية الإطار بين الحكومة ومهنيي القطاع الفلاحي، والمتعلقة ببرنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية على القطاع الفلاحي والفلاحين بمبلغ 10 مليارات درهم لحماية الرصيد الحيواني والنباتي ودعم سلاسل الإنتاج وتعزيز تمويل القرض الفلاحي، في دعم واضح للفلاحين الكبار والاستغلاليات الكبيرة وبالتالي دعم الفلاحات التصديرية ، واقصاء الفلاحين الصغار من هذا الدعم وهم الذين يعملون على تحقيق الامن الغذائي للمغاربة بزراعة الحبوب والقطاني والخضروات الموجهة للاستهلاك الداخلي.

قطاع المؤسسات العمومية :

إن قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية يعتبر فاعلا أساسيا في تنفيذ ودعم السياسات العمومية وكذا المشاريع المهيكلية على مستوى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني . وتعاني مجموعة كبيرة من المؤسسات العمومية من اختلالات مالية نتيجة غياب الشفافية والحكمة في التدبير مما جعل الدولة تتدخل دائما لإنقاذها من الإفلاس عبر عقود برامج متتالية،

وقد أكدت تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وتقارير لجنة المراقبة المالية، وتقارير الافتتاح للمفتشية العامة للمالية ودراسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الوضع، ودعت إلى تدبير نشيط للمحفظة العمومية (GAP) يسمح بتحسين مؤشرات الأداء ومقروئية الحسابات المالية، وبتكييف آليات تدبير هذا القطاع مع مقومات الدولة المساهمة (L'état Actionnaire) التي تقوم على المواكبة الاستراتيجية والمراقبة. كما أوصت تقارير الهيئات الدولية الشريكة للمغرب كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، التي ما فتئت تُوصي بتحسين نظام حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وتصحيح وضعيتها المالية ومراجعة علاقتها بالدولة.

ولمواجهة هذه الوضعية أطلقت بلادنا خلال الولاية الحكومية السابقة ورشا إصلاحيا لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال المحاور التالية :

✓ الإصلاح العميق والمراجعة الجوهرية والمتوازنة للقطاع العام.

✓ إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

✓ إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كركيزة أساسية في تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي للبلاد.

لكن الحكومة لم تتخذ خطوات ملموسة لتنزيل إصلاح قطاع المؤسسات العمومية بعد مرور سنتين من أجل خمس سنوات المحدد في المادة 34 من القانون الإطار رقم 50.21 ومازالت هذه المؤسسات العمومية تعتمد على دعم الدولة حيث اضطرت الحكومة، في أكتوبر 2022 إلى فتح اعتمادات إضافية لفائدها بمبلغ 7 مليار درهم. وكررت هاته السنة كذلك بموجب المرسوم رقم 2.23.431 بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة، حيث تم تخصيص 4 مليارات درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وحده من 10 مليار درهم المفتوحة بموجب هذا المرسوم. وهو ما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا التقرير الذي ناقشه اليوم بخصوص دينامية إعادة هيكلة المحفظة العمومية، حيث نبه الحكومة أنه على الرغم من الجهود المبذولة منذ سنة 2018 لإعادة هيكلة محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن التركيبة المستهدفة لهذه المحفظة من حيث الحجم والتكوين، في نهاية تنزيل الإصلاح، لم يتم تحديدها بعد. كما لم يتم وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة بجدول زمني محدد.

كما أن إجراءات إعادة الهيكلة التي بدأت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، ذات الأهمية الكبرى للدولة، في تنفيذها لم تفض بعد إلى النتائج المتوخاة فيما يخص وضعيتها المالية ومؤشراتها الاقتصادية.

وهنا ندعو الحكومة الى العمل على تنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص المؤسسات العمومية كتحديد التركيبة المستهدفة للمحفظة العمومية ووضع تخطيط متعدد السنوات لبرامج إعادة الهيكلة بأشكالها المختلفة: التجميع، والاندماج، والتحويل إلى

القطاع الخاص، وفتح رأس المال، والتصفية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك. إضافة إلى الإسراع في تنفيذ إجراءات إعادة الهيكلة، على المدى القصير والمتوسط، التي تم الشروع فيها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، في إطار عقود برامج موقعة مع الدولة.

تنزيل الجهوية المتقدمة :

و في ما يخص تنزيل الجهوية المتقدمة اعتبر تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن التنزيل التدريجي للجهوية المتقدمة أحد أهم مداخل تحقيق تنمية مندمجة تروم إرساء عدالة مجالية واجتماعية لكن استمرار عدم تناسب الموارد المخصصة لهذه الأخيرة والاختصاصات المنوطة بها، يستدعي التفكير في آليات تمويل مبتكرة تساعد على تنوع مواردها المالية وضمان استدامتها. كما ينبغي، في هذا الصدد أيضا، مواكبة الجماعات الترابية في تعزيز تديرها وتقوية آليات حكامتها، عبر تفعيل ميثاق اللاتمركز الاداري، وتمكينها تدريجيا من المؤهلات والموارد اللازمة. وهنا لا بد أن نقول أنه لتحقيق هذه الأهداف الطموحة لا بد من اعتماد قوانين انتخابية تفرز مجالس قوية بطريقة ديموقراطية و هو ما تفتقده قوانين القاسم الانتخابي الغربية التي لا تعتمد على أي دولة في العالم، إضافة إلى وجود نخب سياسية على المستوى الترابي تتمتع بالكفاءة والمصداقية وهو ما تفتقده الأغلبية المسيرة لمجالس الجماعات الترابية المنبثقة عن انتخابات 08 شتنبر 2021 وما رافقها من فضائح في تشكيل مكاتبها المسيرة، نظرا لانشغال أغلبية أعضائها بمصالحهم الخاصة واستغلال أموال الجماعات الترابية في كراء السيارات والسفريات الفارغة. مما انعكس سلبا على الثقة في المؤسسات المنتخبة وتعطيل المشاريع التنموية بالجماعات الترابية وساهم في تكريس العزوف السياسي للمواطنين خاصة الشباب منهم.

هذه فقط بعض الإشارات فيما يتعلق ببعض القضايا الإشكالية نرى في مجموعة العدالة والتنمية ضرورة التفكير بجدية وبعيدا عن كل الحسابات السياسية في معالجة كل هذه الاختلالات فوق منطقتي تشاركي يستحضر مصلحة الوطن، لكن يبقى من المهم الإشارة على نقطة أخيرة وتتعلق بنظام التصريح بالممتلكات وقوائم الملزمين وبالرغم من إشادتنا بالعمل الذي يقوم به المجلس بهذا الخصوص فإنه وكما أشرنا مرارا وتكرارا في مداخلات مجموعتنا

النيابية إلى ضرورة إعادة النظر في نموذج التصريح المعتمد و تدقيقه وذلك باستعمال الوسائل الممكنة لتيسير وتسهيل عملية التصريح .

الحسابات السنوية للأحزاب والشخصيات السياسية :

وفي مجال تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص حسابات الحملات الانتخابية وبالرغم من أهمية هذه العملية فإنه من الضروري السعي إلى تعميمها لتشمل مؤسسات وهيئات أخرى تستفيد من المال العام، بل وتتصرف في مبالغ عمومية تتجاوز عشرات المرات ما تستفيد منه الهيئات السياسية والنقابية. كما أن هناك مسؤولون عموميون معينون يتصرفون في أموال أكبر بكثير مما يتصرف فيه المنتخبون، لذا وجب إعمال مقارنة جديدة تقوم على تعميم عملية مراقبة وصرف الأموال العمومية تقوم على مبدأ الشمولية ولا تساهم في خلق صورة غير حقيقية عن المنتخب.

إن هذه المقاربة الانتقائية المصحوبة بحملة إعلامية شرسة من شأنها أن تنعكس سلبا على صورة بلادنا وعلى ثقة المستثمرين والشركاء بمتانة الاقتصاد الوطني وبقوة مؤسساته السياسية والتمثيلية، وهو ما سيكرس نظرة سلبية لسنا في حاجة إليها لذلك لا بد من التعامل بنوع من المهنية والاستقلالية في التعاطي مع قضايا الشأن العام وخصوصا على مستوى تدير المالية العمومية ، إذ أن بلادنا في حاجة على تظافر مجهودات الجميع من أجل محاربة الفساد في كافة المجالات وذلك بتعاون كافة المؤسسات وخصوصا مؤسسات الرقابة على المالية العمومية .

أخيرا السيدة الرئيسة نؤكد لكم في مجموعة العدالة والتنمية حرصنا الكبير على التعاون مع كافة المؤسسات في إطار الاحترام المتبادل من أجل المساهمة في تطوير العمل المؤسسي ببلادنا بما يساهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته